● أخبار قصيرة

المساعدات الأميركية لأوكرانيا خلال عهد بايدن تجاوزت ٦٦ مليار دولار

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن إجمالي المساعدات العسكرية المقدمة لأوكرانيا خلال فترة رئاسة جو بايدن تجاوز ٦٦ مليار دولار. وأوضح البنتاغون في بيان رسمي أن ٦٥,٤ مليار دولار من هذه المساعدات تم تخصيصها منذ بداية العملية العسكرية الروسية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.
يأتي هذا الإعلان بالتزامن مع كشف الرئيس الأمريكي جو بايدن عن حزمة مساعدات عسكرية جديدة لأوكرانيا بقيمة ٢,٥ مليار دولار.

محكمة أميركية تؤيد تغريم ترامب مبلغ ٥ ملايين دولار

أيدت محكمة استئناف اتحادية في الولايات المتحدة حكماً صدر في قضية مدنية ضد دونالد ترامب بتهمة الاعتداء غير الاخلاقي على صحفية في منتصف التسعينيات. وأصدرت محكمة الاستئناف للدائرة الثانية قراراً كتابياً يؤيد تغريم ترامب مبلغ خمسة ملايين دولار، وهو المبلغ الذي حددته هيئة محلفين في مانهاتن كتعويض للصحفية إي. جين كارول في قضية "التشهير والاعتداء ". وكانت كارول قد أدلت بشهادتها خلال المحاكمة في عام ٢٠٢٣، حيث ذكرت أن ترامب حوّل لقاءً عابراً في متجر في ربيع عام ١٩٩٦ إلى اعتداء عنيف داخل غرفة قياس الملابس.

باكستان.. إغلاق الطرق في باراجنار يتسبب بوفاة ١٢٨ طفلاً

قال "ساجد حسين طوري"، الوزير الفيدرالي السابق في باكستان، لـ"داون نيوز" إن عدد الأطفال الذين فقدوا حياتهم في مستشفى كُرم المركزي منذ بداية الاشتباكات في باراجنار قد وصل إلى ٣٧ طفلاً. وأضاف طوري: "إذا جمعنا إحصائيات جميع المستشفيات في المناطق المجاورة، فإن العدد يصل إلى ١٢٨ طفلاً فقدوا حياتهم خلال الـ ٨٥ يوماً الماضية."
ووفقاً لقائمة نشرتها منظمة مدنية محلية، فقد توفي ما مجموعه ١٢٨ طفلاً في المنطقة بسبب نقص الأدوية. وأضاف الوزير الفيدرالي السابق: "نظراً لإغلاق الطرق لمدة ٨٥ يوماً، فإن المستشفيات في حالة سيئة، والمدارس مغلقة، ولا يوجد بنزين أو غاز. يواجه الناس صعوبات كثيرة، كما توفي مرضى القلب والنساء الحوامل بسبب نقص الموارد". يأتي هذا في وقت أعلنت فيه الحكومة الباكستانية قبل ثلاثة أيام أنه رغم الحصار، تم نقل طن واحد من الأدوية بواسطة المروحية إلى باراجنار.

خلال العام ٢٠٢٤

أزمات متلاحقة عصفت بألمانيا وهددت مستقبلها السياسي والاقتصادي

الوفاق / شهدت ألمانيا خلال عام ٢٠٢٤ سلسلة من الأزمات المتتالية التي هزت أركان الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فمن صعود اليمين المتطرف إلى تدهور الاقتصاد، ومن تزايد العمليات الإرهابية إلى انهيار الائتلاف الحكومي، واجهت برلين تحديات غير مسبوقة أثارت تساؤلات عميقة حول مستقبل أكبر قوة اقتصادية في أوروبا. وفي تقرير شامل، استعرضت صحيفة "تاغس شبيغل" الألمانية أبرز الأحداث التي شكلت ملامح هذا العام الاستثنائي في تاريخ ألمانيا المعاصر، محللة أسبابها وتداعياتها على مستقبل البلاد.
وكتبت الصحيفة في جزء من هذا التقرير: "يجب القول مباشرة إن عام ٢٠٢٤ كان عام الفشل السياسي، ليس فقط لبعض الأحزاب، بل خاصة لما يمكن وصفه بالمركز الاجتماعي الليبرالي. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى انتخاب دونالد ترامب رئيساً جديداً للولايات المتحدة، وتعزيز المتطرفين السياسيين، وكذلك التغيير في سياسة الهجرة واللجوء."
وأشار الكاتب إلى صعود ونجاحات اليمين المتطرف وفي الوقت نفسه الاحتجاجات ضد اليمينيين في بعض مناطق البلاد كأحداث العام الميلادي الفائت في ألمانيا.

انعدام الأمن

أشار التقرير إلى تزايد الشعور بانعدام الأمن بين المواطنين الألمان، متسائلاً: "كيف يمكن الدفاع عن قيم المجتمع المفتوح في حين أن جزءاً كبيراً من المواطنين لديهم مخاوف وقلق كبير من زيادة الهجرة والهجمات الإرهابية المتزايدة؟" وذكر أن إحدى هذه الهجمات وقعت مؤخراً قبل عيد الميلاد في ماغديبورغ، حيث تعرض عدة أشخاص للدهس بسيارة في سوق وسقطوا ضحايا. كما تشكلت مخاوف أخرى بين المواطنين تتعلق بالتغييرات بشكل عام والخوف من التدهور وفقدان الرفاهية.

صعود اليمين المتطرف

في عام ٢٠٢٤، عادت النقاشات حول ترحيل المزيد من طالبي اللجوء إلى الواجهة، وتسارعت هذه التطورات بعد هجوم إرهابي بسكين في مانهايم - قبل أيام من الانتخابات الأوروبية. حيث قام شاب أفغاني يبلغ من العمر ٢٥ عاماً مقيم في ألمانيا بمهاجمة عدة أشخاص بسكين خلال تجمع نظمته حركة المواطنين Pax Europa في أواخر مايو، مما أدى إلى مقتل ضابط شرطة وإصابة عدة أشخاص بجروح خطيرة.
أثر هذا الحادث بشكل كبير على الانتخابات الأوروبية التي أجريت بعد أيام قليلة، واستفاد منه بشكل خاص حزب البديل من أجل ألمانيا المتطرف، الذي تمكن من تحسين حصته من الأصوات بحوالي خمسة في المئة مقارنة بعام ٢٠١٩، محققاً نجاحاً ملحوظاً.
غرقت ألمانيا خلال العام الميلادي الحالي أكثر فأكثر في الأزمات وواجهت قضايا وطنية وجيوسياسية متعددة، من بينها الحرب في أوكرانيا، وارتفاع تكاليف الأنظمة الاجتماعية، ومسألة معاشات التقاعد، والهجرة، وتفاقم الأزمة الاقتصادية التي عادت إلى جدول الأعمال السياسي في ٢٠٢٤.
بعد هجوم مانهايم، وقعت أعمال عنف أخرى من قبل مهاجرين خلال العام الحالي، من بينها هجوم بسكين نفذه سوري في زولينغن خلال مهرجان مدني، أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين.
وأظهرت نتائج الانتخابات في بعض الولايات الفيدرالية الألمانية الشرقية في أواخر صيف ٢٠٢٤ مدى عمق حالة عدم اليقين وانعدام الأمن في المجتمع. حيث حقق حزب البديل من أجل ألمانيا المتطرف نجاحات غير مسبوقة في هذه الانتخابات.
وفي ظل استمرار الحرب في أوكرانيا دون إحراز تقدم كبير، تغير مزاج ألمانيا خاصة في شرقها، مما أدى إلى ولادة وصعود حزب سارة فاغنكنخت BSW المناهض لأوروبا. أسست فاغنكنخت حزبها في عام ٢٠٢٤ وحقق نجاحات في الانتخابات المحلية خاصة في شرق البلاد.

ضعف الإقتصاد

أشار التقرير إلى تزايد الضعف الاقتصادي لألمانيا في عام ٢٠٢٤، و جاء فيه: "عندما يضعف الاقتصاد، يزداد الخوف من التدهور. لكن هذه الأزمة الاقتصادية كان لها نطاق أوسع، وبالنسبة للكثير من الألمان كانت تعني في الوقت نفسه أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية".
وفي هذه الظروف، طُرحت أسئلة مثل: هل ما زال لدينا مكان في العالم؟ في أي مجال نؤدي بشكل جيد؟ هل ما زلنا متحدين؟ كيف نتعامل ذهنياً مع كم الأزمات الوطنية والدولية؟ هل ما زلنا نمتلك قوة الابتكار؟
ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في يونيو من العام الحالي، ستظل ألمانيا اقتصادياً في نهاية قائمة الدول الصناعية. حيث نادراً ما نما الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد منذ سنوات، والعديد من ركائز الاقتصاد الألماني، مثل صناعات السيارات والكيماويات والصلب، في حالة ركود بدلاً من النمو.

غرقت ألمانيا خلال العام الميلادي الفائت أكثر فأكثر في الأزمات وواجهت قضايا وطنية وجيوسياسية متعددة، من بينها الحرب في أوكرانيا، والهجرة، وتفاقم الأزمة الاقتصادية

فوز ترامب

في نهاية عام ٢٠٢٤، بلغت الأزمة الجيوسياسية في ألمانيا ذروتها مع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة.
أدى كل هذا إلى عدم يقين واسع في المجتمع الألماني، وطُرحت أسئلة مثل: هل ما زلنا نشكل أغلبية مع قانوننا القيمي الديمقراطي والليبرالي؟ هل ما زلنا أقوياء اقتصادياً وسياسياً؟ هل ما زال بإمكاننا الحوار؟ هل نحن قادرون على التسوية؟
في هذه الظروف، تم التشكيك بشكل متزايد في النظام السياسي بأكمله وانخفض الرضا عن الديمقراطية بشكل ملحوظ.

انهيار الحكومة

تدريجياً، خلال هذه الأزمات، ظهرت مشاكل الائتلاف الحكومي المعروف باسم "إشارة المرور" المكون من الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر والحزب الديمقراطي الحر في الحكومة الفيدرالية بشكل أوضح. كان من المفترض أن يوفر هذا الائتلاف الحكومي حوافز لمكافحة المشاكل السياسية المتزايدة وحالة عدم اليقين والاغتراب، لكنه فشل وانهار.
في نوفمبر، وبالتزامن مع إعادة انتخاب دونالد ترامب، انهار أخيراً ائتلاف "إشارة المرور" ظاهرياً بسبب خلافات حول الميزانية، لكنه في الواقع كان قد فشل فعلياً منذ أشهر.
طوال العام الميلادي الحالي، كان هناك نقاش في الحزب الاشتراكي الديمقراطي حول من هو المرشح الأفضل لمنصب المستشار من الحزب، وبعد أشهر وقعت القرعة مرة أخرى على اسم أولاف شولتس غير المحبوب.
ربما توفر الانتخابات الجديدة المخطط لها في نهاية فبراير ٢٠٢٥ في ألمانيا فرصة حقيقية لمناقشة الدروس المستفادة من كل هذا الفشل. في هذه الأثناء، تحتاج الأحزاب السياسية المعتدلة بشكل خاص إلى مقترحات حول كيفية التغلب على الأزمة الاقتصادية وكيفية الاستعداد للمستقبل.
انتهى عام ٢٠٢٤ ببدء حملة انتخابية في ألمانيا تفتح المجال لمناقشة المفاهيم والأفكار السياسية والتوجهات. يمكن أن تتحول هذه المرحلة إلى ذروة الديمقراطية بحيث تبدأ فترة الانطلاق الآمن نحو المستقبل بعد الإخفاقات الكبيرة في عام ٢٠٢٤.

النمسا.. تراجع التأييد الشعبي للإتحاد الأوروبي

وفقاً لصحيفة "ستاندرد"، أظهرت نتائج أحدث استطلاع للرأي انخفاض دعم النمساويين لعضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي إلى ثاني أدنى مستوى منذ انضمامها إلى هذا التكتل قبل ٣٠ عاماً.
وبحسب الاستطلاع الذي نشرته جمعية السياسة الأوروبية النمساوية مؤخراً ، فإن ٦٠٪ فقط من المشاركين يعتقدون أن النمسا يجب أن تظل عضواً في الاتحاد الأوروبي. ولم يُسجَّل مستوى أقل من ذلك إلا في صيف ٢٠٠٨ حين بلغت النسبة ٥٩٪.
وفي شهر يونيو، أيّد ٧٦٪ من المستطلَعين العضوية في الاتحاد الأوروبي، وآنذاك أعلن ١٧٪ فقط تأييدهم للخروج من الاتحاد، في حين ارتفعت هذه النسبة الآن إلى ٢٥٪. كما ازدادت نسبة الذين لم يقدموا أي معلومات من ٧٪ إلى ١٥٪.
وتُظهر نتائج الاستطلاع الجديد أن الدعم الحالي لعضوية الاتحاد الأوروبي يتطابق تماماً مع النسبة المسجلة عند انضمام البلاد إلى الاتحاد في يناير ١٩٩٥. ومنذ انضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي، لم يُسجَّل مثل هذا المستوى المنخفض من الدعم في ٧٢ استطلاعاً إلا في أبريل ٢٠١٦ - أي قبل شهرين من استفتاء بريكست في بريطانيا. وتزامن أدنى مستوى تاريخي لتراجع دعم الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨ (٥٩٪) مع نقاش سياسي داخلي محتدم حول إقرار معاهدة لشبونة للاتحاد الأوروبي.
وقال باول شميت، الأمين العام لـ ÖGfE، معلقاً على نتائج الاستطلاع: "إن تراكم المشكلات وما يرتبط بها من عدم يقين لا يقتصر على هذا الشعور الداخلي تجاه الاتحاد الأوروبي، لكن ليست كل الفئات السكانية تعتبر نفسها مستفيدة من هذا التكامل، مما يؤدي إلى نشوء المخاوف والاستياء".
وفي الوقت نفسه، أكد شميت أن متوسط دعم عضوية الاتحاد الأوروبي على مدى الثلاثين عاماً الماضية بلغ ٧٠٪، في حين أن ٢٢٪ في المتوسط يؤيدون الخروج من الاتحاد. وقد سُجِّل أعلى مستوى لدعم عضوية الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ١٩٩٩ (٨٢٪)، وأعلى ميل للخروج في يونيو/يوليو ٢٠٠٨ (٣٣٪).

من ناحية أخرى، يُظهر الاستطلاع الحالي زيادة في الشعور بالهوية الأوروبية. فـ ٤٧٪ من المستطلَعين يعتبرون أنفسهم الآن نمساويين وأوروبيين، بزيادة ١٣٪ عن قبل خمس سنوات. وفي المقابل، انخفضت نسبة الذين يعتبرون أنفسهم "نمساويين فقط" بنسبة ١٨٪ لتصل إلى ٤٣٪. ويعتقد ٧٣٪ أن إدخال اليوروكان له تأثير إيجابي على النمسا، كما يرى ٧٠٪ أن إلغاء جوازات السفر والرقابة الحدودية أمر إيجابي للنمسا.
ومع ذلك، وفقاً لنتائج الاستطلاع، يرى ٧١٪ من المستطلَعين أن الاتحاد الأوروبي "ضعيف"، و٦١٪ يرونه "غير آمن"، و٥٤٪ يعتبرونه "غير اجتماعي".
وبناءً على ذلك، فإن ٥٥٪ متشائمون بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي. وقال باول شميت، الأمين العام لـ ÖGfE في هذا الصدد: "لتغيير هذا الوضع نحو الأفضل، نحتاج إلى رؤية مستقبلية تنقل الثقة وتبنيها، كما نحتاج إلى أوروبا قادرة على معالجة هذا الأمر وتنفيذه بما يخدم مصالح الناس لتعزيز الأمن والرفاهية".